مصادر تسليح وتموين الثورة الجزائرية (1954- 1962).

أ. يخلف حاج عبد القادر*

مقدمة: بعد أحداث 8 ماي 1945 الدّامية بات من المؤكّد لمناضلي حزب الشعب الجزائري، أنّه لامناص من تكوين منظمة شبه عسكرية، تعمل على التحضير للكفاح المسلح لتحرير البلاد والعباد من قيود الاستعمار، وسياساته الإجرامية الرّامية إلى استئصال الشعب الجزائري من جذوره، وطمس معالم شخصيته واستتراف ثرواته واستغلاله كيد عاملة رخيصة لخدمة الاقتصاد الفرنسي.

من أجل هذه الأسباب وغيرها أنشئت المنظمة الخاصة في 15 فبراير من عام 1947، لتتولّى عبئ التحضير لثورة نوفمبر الخالدة، ومنذ البداية اهتمّت بجمع السّلاح، إذ جاء في التقرير الذي قدّم إلى اجتماع حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) عام 1947 ما يلي: "ينقصنا السلاح والمال، لا سلاح لنا ولا مال، ونحن نواجه قوّة عسكرية تتوفر على الأسلحة الحديثة لقوّاتها البرّية والجوية و البحرية، وتتكوّن من جيش يتمتّع بتقاليده[1].

وللحصول على الأسلحة والمال قامت المنظمة بعملية بريد وهران التي أستعمل فيها ما تمّ الحصول عليه لشراء الأسلحة[2]، وكان بلوزداد وراء التخطيط لاقتناء أوّل شحنة من الأسلحة إلى الجزائر ما بين سنتي 1948 و1949، حيث أنفقت المنظمة مليوني فرنكا لشراء الأسلحة من ليبيا، ونجحت الصفقة التي احتوت على 103 بندقية حربية من نوع statti و4 صناديق من الذخيرة في الوصول إلى زريبة حامد بوادي سوف على ظهور الجمال، وتولّى مصطفى بن بولعيد نقلها إلى الأوراس، لتستغلّ لاحقا في اندلاع ثورة أوّل نوفمبر 1954 [3].

وجاء في سؤال وجّهته مجلة الباحث إلى السّيد محمد يوسفي*: كيف مرّت الأسلحة إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) ثم إلى الجبهة؟ أجاب قائلا: "رغم القبض على الكثير من أعضاء المنظمة الخاصة، هناك من لم يقبض عليهم مثل العربي بن مهيدي، مصطفى بن بو لعيد،

*- أستاذ مساعد ب في تاريخ المغرب الإسلامي- قسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران السانية.

وبالتالي تمّ تحويل هذه الأسلحة، ثم اندلعت ثورة نوفمبر 1954 بالأسلحة التي تم جمعها وكانت تتراوح مابين 300 و400 قطعة[4]. كما تم إخراج الأسلحة التي كانت مخبّأة منذ 1947، وبقيت صالحة ولم تفسد الذخيرة لأنّها كانت محفوظة في التبن[5].

إنّ عدد المقاتلين عند بداية الثورة كان يبلغ 2363 مجاهدا، كان من بينهم 500 فقط مدربين تدريبا مقبولا، يتوفر لديهم جميعا 368 بندقية بين حربية وسلاح صيد، ولديهم أيضا 15 رشاشا و45 مسدسا، يضاف إلى ذلك 20 قنبلة يدوية، أمّا الذخيرة فقد تراوحت ما بين 30 إلى 50 طلقة لكلّ قطعة سلاح[6].

التسليح في الداخل بعد 1 نوفمبر 1954: طرح مشكل نقص الوسائل المادية أثناء اجتماع 22 التاريخي، فردّ ديدوش مراد على ذلك بمقولته الشهيرة: "إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك، فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوّك ،يجب أن نعطي الانطلاقة، وإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون، يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال، يجب أن نشعل الفتيلة، ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة"[7].

بعد اندلاع الثورة مباشرة وصلت أول شحنة من السلاح اشتراها بن بلّة في ليبيا بطرق سرّية، وقد صلت إلى الأوراس عبر مرحلتين: من الحدود الليبية إلى وسط تونس، ونقلت بعدها من منطقة التخزين بواسطة الإبل عبر منطقة الكاف ليصل إلى الولاية الأولى[8] .

اعتمدت الثورة على الذات فاستعملت البارود من صنع محلّي، كما استغلّت قنابل الطائرات والقذائف المدفعية التي لم تنفجر، حيث كانت تحتوي على كميات كبيرة من البارود، وقد استعملها المجاهدون للمرّة الثانية وبطريقتهم الخاصّة[9]. ويذكر أنّ المنطقة الخامسة شرعت في التدريبات العسكرية منذ 15 أوت 1954، وبعد الاستيلاء على جهاز التلحيم من معمل الإسمنت بزهانة (أكادو) تم إحضار أنابيب من مدينة وهران، كما تم شراء المواد الكيماوية، وبدأ العمل في صنع قنابل تقليدية، يضاف إلى ذلك الاستيلاء على المتفجرات من شركة جاتمان بالمرسى الكبير، وقد قام بصنع القنابل الشهيد أحمد زبانة بدوار المساعيد بضواحي حاسي الغلّة[10].

وتجدر الإشارة إلى أنّ جيش التحرير حرص على إنهاء المعارك التي كان يخوضها مع العدوّ لصالحه، لتكون مصدرا لتموين الثورة بالأسلحة والذخيرة، فلم يتوقف العمل الفدائي بالمدن وخارجها، ومن ذلك أعمال الحرق لمستودعات النفط التابعة للجيش الفرنسي على

مقربة من تلمسان، التي كانت تحتوي على 150 ألف صفيحة بترين. كما هاجمت قوات جيش التحرير مصنعا للمتفجّرات قرب لافونتان (La Fontaine) غرب منطقة القبائل في معركة دموية مع حرّاس المصنع،"واستطاع المجاهدون بقوّة تزيد عن 5000 مقاتل حصار تلمسان والغزوات في شهر ماي 1956، وتابعت هذه القوّة عملها في نصب الكمائن والإغارات، التي غنم فيها الثوار المجاهدون كمّيات كبيرة من الأسلحة والذخائر، والتي عوّضتهم عن ما كانوا يحتاجونه في تلك الفترة الحرجة. وبينما كانت هذه العمليات تجري في منطقة وهران، كانت مثيلاتها تشهدها الولايات الأخرى، فكانت هذه العمليات تساعد الثورة على تأمين بعض متطلّباتها"[11] .

ويذكر الدكتور علي زغدود أنّ الثورة " أمرت في بدايتها بعض الجزائريين بالانضمام إلى صفوف الجيش الفرنسي، ليسلّحوا ثم يعودون إلى صفوف المجاهدين وهم كثيرون، غير أنّنا لا يمكن أن نذكرهم جميعا، وإنّما سنذكر بعضا من الذين لبّوا نداء الثورة وفرّوا من الجيش الفرنسي سنة 1956 من مركز لبطيحة بكميات هائلة من الأسلحة وأخصّ بالذّكر منهم: الشهيد محمد عواشرية، والمرحوم الرّائد عبد الرحمن بن سالم "[12].

وبعد انعقاد مؤتمر الصومام في 1956/08/20، انتهى محضر جلساته إلى أنّ السلاح المتوفّر بالمناطق كان على النحو التّالي:

1- المنطقة الأولى: لم يحضر قادتها المؤتمر بسبب استشهاد بن بولعيد قائد المنطقة.

2- المنطقة الثانية : 13 بندقية حربية و3750 بندقية صيد.

3- المنطقة الثالثة : 404 بندقية حربية و106 رشاشا، 8 مدافع رشاش،4 بنادق رشاشة 21/ 24، و4425 بندقية صيد.

4- المنطقة الرّابعة : 5 بنادق رشاش، بندقية واحدة بار، و200 بندقية حربية، 80 رشاشة، 300 مسدّس، 1500 بندقية صيد.

5- المنطقة الخامسة: حتىّ أول ماي 1956، كان بحوزتها 50 مسدّسا رشاشا، 165 رشاشة، و1400 بندقية حربية، 100 مسدّسا و1000 بندقية صيد.

6 – المنطقة السادسة: 100 بندقية حربية، ورشاشا واحدا، 10 رشاشات(من نوع مختلف)، 50 مسدّسا، 100 بندقية صيد[13].

تأقلمت الثورة مع الظروف الرّاهنة، فطرحت أجهزة التسليح والتموين فكرة إنتاج السلاح الجزائري المحض، لامتصاص النقص في هذا الباب، من أجل ذلك أسندت هذه المهمة لعبد الحفيظ بوصوف، الذي كان على رأس لجنة التسليح والصناعة الحربية، فتمكّن رجاله من بناء ورشات، كان أشهرها "مركز لخميسات"[14] بالمغرب الأقصى، وكانت هذه الورشة تحت الأرض مراعاة للظروف الأمنية[15].

وقد ربط بوصوف صلات وطيدة بالعرب المقيمين بإسبانيا، على أمل الوصول إلى إنجاز صناعة حربية جزائرية، تغني الثورة في مرحلتها الأولى، وتمكّنها من مواجهة الاستعمار، علما أنّ الجهاز الذي أشرف عليه استطاع أن ينشئ بنجاح سلاح الإشارة، الذي تخرّجت منه دفعات متتالية من المتخصّصين في اللاّسلكي والشفرة والجوسسة والجوسسة المضادة، فكان لهذا الجهاز الدّور الكبير في دعم الثورة بشكل كبير[16].

ويذكر أنّ الولاية الخامسة كلّفت في أواخر 1955 وأوائل 1956 بصناعة الألغام المضادة للدبّابات، والألغام المفجّرة للسكة الحديدية، فقامت بصناعة قنابل يدوية، كانت تصنع بآلة أو آلتين جيء بهما من ألمانيا، وهيّئ لهذا الغرض بيت كبير في تطوان المغربية به حديقة كبيرة[17]. وبالتعاون مع المتعاونين الأجانب (أرجنتينيين وألمان، هولنديين وإنجليز) تعلّم بعض الجزائريين عنهم، وأصبحوا هم الذين يصنعون القنابل اليدوية (Les Grenades) في أواخر 1956 وبداية 1957، وكانت مأخوذة من النموذج الأمريكي، الرشاش الألماني (Mitraillettes M40) وكانت الهاونات مأخوذة من النموذج الفرنسي (Mortiers) عيار 50–60 مم، إلى جانب المقذوفات (Les Obus)، وقد بدأ الإنتاج الفعلي حوالي 1960.

وشهدت بداية عام 1961 تسليم الرشاشات والمدافع على الولاية الخامسة، حيث يذكر السيد بوداود منصور* أنّه تم تسليم مابين 50000 إلى70000 قنبلة يدوية (Grenades)، أما الرشاشات فوصل عددها إلى 10000، في حين بلغت المدافع (Mortiers) من عيار 50 أو 60 مم حوالي 1000 منها 500 جاهزة، بينما أدخل الباقي على شكل قطع غيار بعد الاستقلال، ودخلت كل هذه الأنواع إلى الجزائر بما في ذلك الآلات[18].

القواعد الخلفية لتموين الثورة بالسلاح :

القاعدة الغربية: كان السيد بوداود منصور مكلّفا بجميع المصانع السرية والأسلحة التي كانت تجمع وترسل إلى الولاية الخامسة، " يساعده في ذلك رجال المقاومة المغربية، والتحق بهم المجنّدون الجزائريون، فشكّلوا خلايا هامّة للتسليح من إسبانيا والمغرب، لاسيما القواعد الأمريكية المتواجدة بالمغرب الأقصى[19]. وقد أنشأت إدارة الاتصالات عدّة مراكز للتموين بالسلاح على التراب المغربي، منها مراكز الناضور- وجدة- فكيك- بركان- القنيطرة- الرباط- الدار البيضاء- طنجة- تطوان[20]. وقد لعب خط وجدة وهران- الجزائر ثم خط وجدة – بشار دورا كبيرا في تموين الثورة بالسلاح عبر الشاحنات والسيارات[21]، وكانت السلطات المغربية تغضّ الطرف عن عمليات إنزال الشحنات، التي تقع على سواحلها من قبل السلطان محمد الخامس، على عكس ما حدث مع الباخرة الإسبانية خوان إلوكاس (Juan Illucas)، التي كانت متوجّهة من الإسكندرية إلى سبتة في 4 جوان 1957، حيث حجزت الشّحنة من قبل السلطات الإسبانية بسبب التخريب المقصود لعمليات الإنزال من طرف رجال السلطان الحسن، بعد أن وثق به الجزائريون وأطلعوه على السّر[22].

وكثيرا ما كانت السلطات في المغرب تعترض سبيل المجاهدين، وتضع يدها على إمداداتهم من السلاح، محاولة إجبار قيادة جبهة التحرير الوطني على الاعتراف بتعديل الحدود الجغرافية حتى قبيل الاستقلال، مستغلّة الظروف الصعبة التي كان جيش التحرير الوطني يمرّ بها، كالذي حدث في عام 1958 في ممرّ فكيك الاستراتيجي، الذي كان يتسلّل منه المجاهدون لا سيما بعد إنشاء خطّ موريس، وما نتج عن ذلك من صعوبات التسلّل من الشمال، وبإغلاق السلطات المغربية لهذا الممرّ كانت تهدف إلى إجبار جبهة التحرير الوطني على الاعتراف بسيادة المغرب على مناطق جزائرية مثل توات وقورارة وتيدكلت، ورغم محاولات الحوار مع السلطات المغربية ظلت هذه الأخيرة مصرّة على مطالبها[23].

قاعدة الإمداد في إسبانيا وأوربا: كانت مهمّتها تسليح الكومندوس الذين كانوا يعملون في فرنسا، وتسليح العاصمة ووهران والتموين بصفة عامّة، وقد كلّف بها السّيد محمد يوسفي[24] الذي سبق الحديث عنه، ولعبت هذه القاعدة دورا كبيرا في تزويد الولاية الخامسة بالأسلحة، التي كانت تجلب من برشلونة وجنوب إسبانيا في شكل قطع غيار من المصانع، ثم ترسل إلى الولاية الخامسة برّا وبحرا بملء جوانب السيارات، التي تذهب من برشلونة إلى خسيراس ومنها إلى طنجة ثم تطوان، حتى تصل إلى الولاية الخامسة[25].

وبقيت هذه الشبكة تعمل إلى أن انكشف أمرها، فكان لابدّ من البحث عن وجهة أخرى، وكحلّ للمشكلة غيّرت الثورة وجهتها بقرار من بوصوف " قائد الولاية الخامسة "، وذلك بإقامة قاعدة للإمداد والتموين بصفة عامّة بألمانيا (بون)، وكلّف السّيد يوسفي بتنظيم عملية التموين بمختلف أشكاله على مستوى أوربا (Mission d'Europe) لصالح الثورة[26]. كما كان بسويسرا مركزان، وفي كلّ منهما شخصان، وكانت سويسرا منطقة عبور (Transite)، وكان الحصول على الأسلحة من برلين وبلجيكا (بروكسل) وبلغاريا، وخاصة تشيكوسلوفاكيا التي كانت من أكبر المموّنين للثّورة سواء في الشرق أو في الغرب[27]. وبهذا الخصوص يمكن ذكر الباخرة البلغارية، التي انطلقت من ميناء فارنا على البحر الأسود في بلغاريا، وللتضليل أبحرت على أنّها متجهة إلى أمريكا الجنوبية، وتوقّفت بجبل طارق للتموين ثم واصلت طريقها نحو طنجة، وغير بعيد عن الرّصيف أنزلت حمولتها، حيث كانت الجماعة المكلّفة بنقلها في انتظارها، وسيقت على متن شاحنات سالكة طريق الرّيف باتجاه النّاظور، ووصلت هذه الحمولة بسلام[28].

القاعدة الشرقية: كانت تشمل تونس- ليبيا ومصر كقاعدة أساسية يأتي منها السلاح، حيث وصلت إلى زوارة اللّيبية عن طريق مرسى مطروح بالإسكندرية مئات الأطنان من الأسلحة، بمختلف أنواعها إلى الجبهة الشرقية بعد مؤتمر الصّومام، بمساعدة ممثل الجزائر أحمد سليم. وقد درج على مهمّة ضابط الاتصال مع مصر عدد من الأسماء، بداية بكريم بلقاسم ثم عمر أوعمران يليه عبّان رمضان، وبعده علي محساس إلى محمد الشريف، غير أنّ منطلق العلاقات المصرية الجزائرية منذ فجر الثورة كان أحمد بن بلّة ضابط الاتصال الذي تدعمه المخابرات المصرية بالتنسيق مع جمال عبد الناصر، والذي كان يسعى إلى إبراز دور مصر القيادي في المنطقة وسياستها الرّامية إلى مناهضة حكّام المنطقة المتعاملين مع الغرب[29].

وللعلم فأنّه كانت بتونس لجنة خاصّة من الولاية الأولى والولاية الثانية والولاية الثالثة والولاية الرّابعة والقاعدة الشرقية، وكانت هذه اللّجنة تجمع الأسلحة من كلّ جهة من تونس وليبيا والعراق ومن مصر وسوريا، وتأتي بها إلى تونس ومن ثم توزّع بواسطة كتائب من جملتها كتيبة أحمد السباسي وسليمان لاصو ويوسف لطرش وكتيبة سي البغدادي في سنة 1957[30].

والجذير بالذكر أنّ تونس قامت بعدّة إجراءات سياسية وعسكرية، ضدّ جبهة التحرير الوطني ومجاهديها، بحجّة فرض السيادة الوطنية، ومن هذه الإجراءات مصادرتها في جوان 1958 لكميات كبيرة من الأسلحة، كانت موجهة لجيش التحرير الوطني الجزائري، شملت: 5070 بندقية، 2037 بندقية رشاشة، 2037 مسدسا رشاشا، 20 مدفع بازوكا، 45 رشاشا ثقيلا، 30 مدفع هاون عيار 81، عشرة ملايين طلقة مختلفة العيارات[31].

لكن الثورة استطاعت في مرحلة توسع عملياتها الحربية بناء قواعد لها في ليبيا، من خلال ورشات لتصليح الشاحنات الثقيلة لنقل الأسلحة، وصنعت المقصات المضادة للأسلاك (Les Bengalors)، لقطع الأسلاك الشّائكة المكهربة، كما وزّعت ورشات صنع قطع غيار السلاح في أماكن متعدّدة، تحسّبا من البوليس الليبي المدعّم بالقوات الإنجليزية، واحتراسا من عدوان الطيران الفرنسي عليها، كما صنعت علب الذخيرة وحاملات الرشاشات وتعديل كل الشاحنات العاملة على خط مرسى مطروح (مصر- الجزائر)[32].

وأسفرت الاتصالات التي قام بها أحمد بن بلة في مصر على أعلى المستويات قبل اندلاع الثورة عن موافقة القيادة المصرية على دعم الثورة الجزائرية عسكريا، بالعديد من الشحنات ومختصر ذلك فيما يلي: كلّف فتحي الديب (رئيس جهاز المخابرات المصرية) أحد أعضاء السفارة المصرية في ليبيا، وكان محلّ ثقة ويدعى أمين صالح، الذي كان على صداقة بأفراد الأسرة المالكة والكثير من الأسر الليبية، فاستطاع توظيف ذلك عندما طلب منه توفير شحنة من الأسلحة الخفيفة والذخيرة، حيث استعان بأصدقائه من الليبيين المتمرّسين في هذا المجال، بعيدا عن أنظار العناصر البريطانية القائمة على شؤون البوليس الليبي وعملائه.

وقد تم شراء الأسلحة في برقة بالتنسيق مع أحمد بن بلة، الذي اتصل مع الشبكة المنظمة لشراء الأسلحة وإعدادها بليبيا لتهريبها مباشرة إلى الجزائر، واتّبع أسلوب التهريب انطلاقا من قاعدة الملاحة الأمريكية بواسطة أصدقاء ليبيين لبن بلة، كان بحوزتهم كمّية جاهزة من الأسلحة للتسليم لقاء دفع الثمن الذي زوّد به بن بلة، وأخذت هذه الشحنة طريقها على ظهور الإبل إلى جبال الأوراس عبر الحدود التونسية الليبية، قبل أن تشتدّ الرّقابة البوليسية على محافظة طرابلس، وكانت على محطتين: الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة تخزين بوسط تونس، بينما كانت الثانية من هذه المنطقة بتونس عبر منطقة الكاف إلى الأوراس بتدبير المناضلين الجزائريين أنفسهم.

وعلى إثر ذلك وصلت الأخبار إلى السلطات الاستعمارية عن هذه الشحنة، فكثفت اتصالاتها ببريطانيا وأمريكا بشأن تشديد الضّغط على الحكومات العربية، وبخاصّة الليبية حتّى لا يتكرّر تهريب السلاح من مصر إلى الجزائر، فقام البوليس الليبي بقيادة ضبّاط بريطانيين بحملات تفتيش واسعة[33].

وأمام هذه المستجدّات قرر جمال عبد الناصر – بعد أن عرض عليه الأمر في الأسبوع الثالث من نوفمبر 1954 – استخدام البحر وسيلة لنقل الإمداد سرّا فاتّصل فورا بعبد الحكيم عامر لإصدار أوامره للبدء بالتنفيذ،" ووقع اختياره على اليخت انتصار (Le Yatch Intissar)، وكان فريق السلاح البحري يعتقد أنّه يقوم برحلة تدريبية، ووقع الإنزال بواسطة قوارب اليخت بميناء قديم شرق طرابلس، على أن يتولّى بن بلة والقائمقام الليبي عبد الحميد درنة نقلها إلى منزله. وتم ذلك بمساعدة رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم، الّذي عيّن بنفسه القائمقام عبد الحميد درنة للإشراف على تأمين إنزال الشحنة وحمايتها. وقد وصل اليخت إلى موقع الإنزال ليلة 8 ديسمبر 1954، ويلاحظ أنّ كمّية الأسلحة و الذخائر كانت محدودة، ولعلّ ذلك كان بمثابة جسّ نبض لهذه العملية الأولى من نوعها، كما أنّها كانت كافية لتغطية احتياجات الثورة في الشرق الجزائري في هذه المرحلة[34].

وفي 4 يناير 1955 كانت مغامرة اليخت دينا (Le Yatch Dinah)، حيث اجتمع أحمد بن بلة باللّواء سليمان عزّت بقيادة السلاح البحري، عن طريق فتحي الدّيب الذي كلّفه عبد الناصر بهذه المهمّة، وتم الاتفاق على الخطّة الجديدة التي تسمح بتسليم 350 قطعة سلاح مع ذخيرتها نظير مبلغ 4000 جنيه مصري، ويتم التّسليم بعد 42 يوما من تاريخ استلام المبلغ في المكان الذي يحدّد له على الحدود الجزائرية، وكان هذا المبلغ من المخصّصات المرصودة لدعم الكفاح المسلّح الجزائري، على أن توظّف لهذا الغرض إحدى السفن التجارية التي يستخدمها حسين خيري – (قائد الأسراب المتقاعد، ويعمل في تجارة توريد الأسلحة الإيطالية بالشرق الأوسط)– في نقل سلاحه المهرّب ويتولّى ذلك السيّد علي صبري (قائد الجناح آنذاك).

وفي منزل فتحي الدّيب جرى اجتماع صباح يوم 20 يناير 1955، للتباحث في تفاصيل عملية التهريب هذه، وقد حضره أحمد بن بلة– محمد بوضياف– عبد الكبير الفاسي– حسين خيري– والقبطان اليوغسلافي الأصل "ميلان باتشيس" الذي سيقود السفينة، التي تبحر من غرب الإسكندرية إلى الناظور، حيث موقع الإنزال بشاطئ المنطقة المسيطر عليها من قبل

الإسبان. وتأكّد فيما بعد أنّ السفينة التي ستقوم بالمهمة هي: اليخت دينا، الذي تملكه الملكة السابقة دينا عبد الحميد الزوجة الأولى للملك حسين ملك الأردن، وكان حسين خيري قد استأجره منها نظير مبلغ شهري مدّعيا بأنّه سيقوم برحلة ترفيهية لبعض أثرياء العرب.

وفي منتصف شهر مارس 1955 سافر بن بلة إلى إسبانيا لإبلاغ مسؤول المنطقة الغربية بكلّ التفاصيل، وإعداد كافّة الإجراءات لضمان سرّية تفريغ الشحنة، وأبحر اليخت من ميناء بورسعيد يوم 24 مارس 1955، وعلى ظهره 7 من الإخوة درّبوا لتولّي أعمالا قيادية في منطقة وهران، وهم: عرفاوي محمد الصالح- مجاري علي- بوخروبة محمد (العقيد هواري بومدين)- عبد العزيز مشري- عبد الرحمن محمد- حسين محمد- شنوت أحمد. وفي صباح يوم 27 مارس وصل اليخت إلى النّاضور منجزا مهمته بنجاح دون أن يشعر أحد بالعمليـــة[35].

كما قام اليخت غود هوب (Le Good Hope) بتنفيذ مهمّة عرفت بشحنة الذخيرة، وتم تفريغها حوالي الساعة 3 صباحا من يوم 9 نوفمبر 1955 – بعد تعرّضه لمشكل التوازن مجدّدا في مهمته الثانية – في ميناء مهجور على الساحل الليبي على مقربة من مدينة زوارة، على أن تتولى الجمال نقل هذه الشحنة، وكان ذلك بالاتفاق مع أحد شيوخ القبائل[36].

أعقب هذه المهمّة اتصال بن بلة بالسلطان محمد الخامس من مدريد، وهو ما أسفر عن طلب السلطان من الإسبان أن يغضّوا الطّرف عن تهريب السلاح عبر المنطقة التابعة لهم، فاستجابوا لذلك وعندها قررت مصر استخدام المركب ديفاكس* لنقل الشحنتين: السادسة لإمداد منطقتي قسنطينة والأوراس، والشحنة السابعة لإمداد منطقة وهران وبلاد القبائل. وتم إنزال الشحنة الأولى في منطقة زوارة قبل فجر يوم 14/ 05/ 1956، بينما وصلت الشحنة الثانية فجر يوم 21 ماي إلى منطقة الإنزال الغربية حيث أنزلت بسلام[37].

مرّة أخرى قرّر جمال عبد الناصر بالاتفاق مع أحمد بن بلة إعداد شحنتين من الأسلحة والذخيرة، مع زيادة كميات الرشاشات م/ط بعد أن أثبتت فعاليتها ضدّ الطّائرات الفرنسية، وكانت الشحنة الثامنة موجهة لجبهتي وهران وبلاد القبائل، أما الشحنة التّاسعة فكانت لإمداد الجبهة الشرقية والأوراس وقسنطينة. وقد تم شحن هاتين الشحنتين على المركب "ديفاكس" صباح يوم 1956/06/26، وتم إنزال الشحنة الأولى على سواحل ليبيا قرب زوارة، والثانية قرب سبتة بمراكش الإسبانية، وتمّت المهمّة بسلام[38].

إلاّ أنّ شهر أكتوبر كان نكبة حقيقية على الثورة، فمن جهة ألقي القبض في 23 منه على الزعماء الخمس للثورة، ومن جهة أخرى أفتضح أمر السفينة آتوس(Athos) التي كانت تحمل الشحنة العاشرة من الأسلحة والذخيرة، فضلا عن ضمّها لعدد من المناضلين الفنيّين، الذين تمّ تدريبهم على استخدام اللاّسلكي والمتفجّرات بالإضافة إلى مجموعة من الرجال الضفادع، الذين درّبتهم البحرية المصرية للهجوم على قاعدة المرسى الكبير، وزوّدهم بما يحتاجونه من معدّات التفجير تحت الماء، التي تمّ استيرادها من إيطاليا لذلك خصّيصا.

وعبّئت الشحنة على متن الباخرة صباح يوم 1956/10/04، وأبحرت من ميناء الإسكندرية على الساعة 1 و30 دقيقة، صوب خليج كاب داغوا (Dagoua Cap)، حيث كان من المنتظر أن تصل لإنزال حمولتها يوم 12 أكتوبر، إلاّ أنّ خيانة الرّجل الذي اختاره فتحي الديب وقدّمه لبن بلة، وهو إبراهيم النيّال (تلقى مبلغ 50000 ليرة مقابل خيانته)، حالت دون وصول الشحنة إلى هدفها، حيث أطلعت السلطات الفرنسية بتفاصيل الخطّة، فوجدت السفينة طرّادا (Patrouilleur) فرنسيا بانتظارها، ساقها عنوة إلى ميناء المرسى الكبير، وضاعت هذه الشحنة الهامة التي نوضحها فيما يلي:

2000 بندقية 303، 290 بنادق متنوعة، الرشاشات:250 رشاش بريتا 9 مم(Beretta)، 50 رشاش براون (Bren 303)، 65 مدفع هاون (Mortiers 2)، 24 هاون (Mortiers 3)، 29 مسدسا متنوعا، 6 رشاشات فيكرس (Vickers 33)، 20 بندقية 7.92 مم، 33 مدفع لافيات (La Fayette) ، 23 رشاش فاو (itraillettes FAO)، 437000 ذخيرة عادية (Cartouches 303)، 62400 ذخيرة حارقة (Cartouches 303 traçantes)، 100000 ذخيرة 9.92 مم ، 125000 ذخيرة بريتا 9 مم، 199800 ذخيرة 45 للتوربي (Cartouches 45 pour torny)، 3384 قنبلة يدوية (Grenades)، 504 قنبلة يدوية من نوع أ. ت. ب (ATP)، 4000 قذيفة هاون 2 (bus de Mortiers 2)، 1000 قذيفة هاون، 45000 ذخيرة 8 مم فرنسية، 55000 ذخيرة متنوعة، 10 أجهزة لاسلكية محمولة[39].

وكانت الشحنة الأخيرة التي وصلت من الشرق العربي شحنة الباخرة "أوراغون" في 3 فيفري 1961 لصالح الجبهة الغربية (وهران)، تمّ إفراغها بأحد الموانئ المغربية المحرّرة، وكان إجمالي هذه الشحنة حوالي 244 طنا[40].

أمّا المساعدات اللّيبية فقد تحدّث عنها الأستاذ الأريب محمّد الصّالح الصدّيق في كتابه "دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر"، مبرزا فيه دور ليبيا حكومة وشعبا على جميع الأصعدة العسكرية والمالية والسياسية والدبلوماسية، ومبيّنا فيه على وجه الخصوص الدور الذي قام به المجاهد الكبير الأستاذ الهادي إبراهيم المشيرقي[41]، كما برزت صورة سالم مسعود الشوارف الزنتاني، اللّذان أسهما بأوقاتهما وأموالهما وعملا على تحريض إخوانهم على ذلك، وتحمّلا بأمانة مسؤولية جمع التبرّعات لصالح جبهة التحرير الوطني، وتذكر الشهادات حول المساعدات اللّيبية أنّ هذا الرّجل– أي الهادي إبراهيم المشيرقي – تولّى فيما بعد تدبير السّلاح والمعدات العسكرية مع مجموعة من رفاقه اللّيبيين، ويسجّل له التاريخ أنّه كان أحد الذين أنقذوا الرّئيس أحمد بن بلة من الاغتيال، من قبل أحد الفرنسيين كان مندسا بأحد فنادق ليبيا[42].

ولا يفوتنا ههنا أن ننوّه بالمساعدات السورية، التي يذكر أنّها أرسلت إلى الجزائر خلال عام 1957 مساعدة هامة من أسلحة وذخيرة[43]، كما خصّصت القيادة العراقية بعد ثورة تموز/ جويلية 1958 ميزانية خاصّة للثورة الجزائرية[44].

الدعم الصّيني: أدرك المسؤولون عن العسكرية الجزائرية أنّ إمكانيات الثورة الحربية غير كافية، ففكّروا في استيراد الأسلحة – من خارج الدّائرة التقليدية المعروفة – من الصين الشعبية[45]. وتحدثت الصحافة السياسية الأمريكية ما يتضمّن تزويد القوّات الجزائرية بأسلحة حربية من الصين: "إنّ اتفاقيات مبدئيّة تمّت بين حكومتي الجزائر والصّين، حول تزويد القوات الوطنية الجزائرية بأحدث فصائل الأسلحة والمعدّات الحربية الحديثة، ترقى قيمتها المالية إلى 25 مليون دولارا، وتضمّ كثيرا من معدّات الميدان وغير ذلك من التجهيزات الحربية الضخمة "[46].

ويقول السيد عبد الصمد عيسى*:لقد عاوننا الصينيون، إذ بعثوا لنا الآلات كما قاموا بتكوين أفراد جزائريين، وكانت هذه الآلات لصناعة الأسلحة، وأظن أنّها كانت دون مقابل، كما بعثوا لنا ببعض الأسلحة، كانت هي الأخرى دون مقابل ما بين 1958 و1960 عندما كنّا في أوربا، وكان الذين تلقّوا تكوينا في الصين على هذه الآلات أشخاص، منهم: توتاح السعيد، ولبصير عزيز[47].

مراحل التسليح من الخارج:

المرحلة الأولى: (وتمتد من 1 نوفمبر1954 إلى 20 أوت 1956)، وقد تميزت بالحصول على الأسلحة من الخارج، سواء عن طريق الشّراء أو المساعدة من الدول العربية الشقيقة أو من الدول الصديقة، وكان الوفد الجزائري في الخارج يرسلها إلى الحدود الشرقية والغربية. ويتمّ الحصول على الأسلحة عن طريق عمليات مخطّطة، مثل الباخرة (دينا) التي سبق الحديث عنها وعن غيرها من الشحنات التي تمّت خلال هذه الفترة بشيء من التفصيل.

المرحلة الثانية: (تمتدّ من 20 أوت 1956 إلى 19 سبتمبر 1958)، وفيها تولّت مسؤولية الحصول على الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)، فكلّفت جهازا يختصّ بذلك عرف بدائرة التسليح والتموين العام (D.A.R.G)[48]. وقد كان هدف اللجنة الرئيسي هو الحصول على الأسلحة، بعد الأزمة الحادّة المتعلّقة بالتسلّح التي عرفتها الثورة في أواخر سنة 1956." وممّا زاد الطين بلّة اعتقال الزعماء الخمسة للبعثة الخارجية (بن بلّة ورفاقه)، فأصبحت عملية تأمين الأسلحة والمواد التموينية من الخارج جامدة، فكلّفت لجنة التنسيق والتنفيذ (محمد لمين دباغين) لعلاج المشكلة، فتوجّه من القاهرة إلى تونس، بينما انتقل (أوعمران) من الداخل إلى تونس، واستطاعت جبهة التحرير أن تصل إلى نوع من الاتّفاق لتنسيق التعاون مع تونس، ووقع هذا الاتفاق في شهر فيفري 1957 بين الرّئيس الحبيب بورقيبة وممثل جبهة التحرير، وعندها عادت السيطرة للجبهة على مناطق الحدود المهمّة للغاية، وعيّنت الجبهة في مطلع سنة 1957 المجاهد (محمود الشريف) قائدا لمنطقة الأوراس.

وللإشارة فإنّ بن بلة كان قد بعث برسالة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، ضمّنها قائمة بشحنات الأسلحة التي تمّ التعاقد عليها قبل اعتقاله، وكان هناك نحو من 8000 قطعة سلاح قد نقلت، أو أنّها في طريق النّقل إلى المجاهدين، ولا تزال في ليبيا أو في تونس أو في وهران، ونجح أوعمران في مهمّته خلفا لبن بلة، فانتقل من تونس إلى بعض بلاد الشرق الأوسط الأخرى وأوربا وتعامل معها وتلقّى العون منها[49]. وحصل لمين دباغين على شحنة من يوغسلافيا تتكون من 25000 قطعة سلاح، منها 1000 مدفع رشاش (F. M. M. G. 34 et M. G. 42) التي سلّمت إلى جيش التحرير بالحدود التونسية.

كما حصلت الثورة خلال الفصل الأول من سنة 1957 على5 شحنات للأسلحة والذخيرة من مصر: سلّمت الأولى لأحمد محساس بتاريخ 6 فيفري، والثانية للدكتور محمد لمين

دباغين في أفريل وتم نقلها بواسطة الشاحنات إلى الحدود التونسية، وقد وجهت إلى ولايات قسنطينة والأوراس و الجزائر العاصمة. بينما سلمت الثالثة إلى محمد الهادي بتاريخ 20 ماي، وكانت وجهتها نحو داخل الجزائر مرورا بالتراب الليبي. في حين كانت الرابعة على متن الباخرة الإسبانية خوان إلوكاس (Juan Illucas) انطلاقا من الإسكندرية إلى ميناء سبتة، بتاريخ 4 جوان، وقد حجزت هذه الشحنة من قبل السلطات الإسبانية بسبب العمل التخريبي لعمليات الإنزال من رجال السلطان الحسن الثاني، وبسبب الخطأ المرتكب من طرف الجزائريين الذين أفشوا سرّهم للسلطان. وكانت الشحنة الخامسة على متن شاحنة من مرسى مطروح في 1 جويلية، مرورا بليبيا ووصولا إلى الحدود التونسية، أين تم تخزينها على أن يتم تسويقها لاحقا إلى الجزائر[50].

وتميّزت هذه المرحلة أيضا بتعامل الثورة مع تجار الأسلحة أو بالأحرى مهربي الأسلحة (Trafiquants d'armes) لتغطية احتياجاتها من الأسلحة، ففي سنوات 1957- 1960 كان السماسرة أو الوسطاء يشترون شهادة (Certificate End User) من بعض الشخصيات السياسية في الدول الصغيرة (وزير الدفاع أو وزير الداخلية)، يبيعونها لهم بـ 20000 دولارا (10 ملايين فرنك قديم). وكانت جبهة التحرير الوطني تحصل على هذه الشهادات من طرف الدول الصديقة، أو المؤيدة لحركتها مثل يوغسلافيا- مصر- العراق- وبعض البلدان العربية الأخرى. وبالمقابل كانت المصالح السرّية الفرنسية تلاحق تجار الأسلحة المتعاملين مع الثورة، ولم تتورّع في استعمال أساليب الترهيب لتمنع أيّ إمداد بالسلاح للثورة، كقتلها للضبّاط الإسبان المتعاونين مع الثورة، الذين لم ينجو منهم سوى ماريتي (Marti)، الذي كان مسؤولا عن الاتصال بالضباط الإسبان، حيث تمكّن المناضلون الجزائريون من نقله إلى طنجة، وفي 1962 دخل الجزائر وتزوّج من جزائرية توفيت منذ مدّة أمّا هو فتوفّي سنة 1986، كما قامت بتفجير سفينتي (Sorcière Rouge) و(Sirocco)، وإغراقهما بميناء طنجة، وهما سفينتان تابعتان للسيد جورج بوخرت (George Poukhart) المدعو النقيب فيليب موريس، الذي كان يقيم بطنجة، وهو أحد تجار الأسلحة الألمان المتعاونين مع الثورة، وبعد أن اكتشفت تعاونه مع الثورة قضت عليه المصالح السرية الفرنسية المسمّاة بالأيادي الحمراء (Les Mains Rouges)، التي كان مكلفا بها العقيد الفرنسي مورسي (Meurcier)[51].

ومن المصالح التي كانت مكلّفة بمحاربة شبكات تسليح الثورة:

– مصلحة الوثائق الخارجية والجوسسة المضادة (S.D.E.C.E)، وكانت مهمتها تكمن في مراقبة تحركات الثورة في الخارج.

– مصلحة الاستعلامات (S.R)، وكانت تابعة للمصلحة السابقة الذّكر، وقد تمحورت مهمّتها في التعرّف على الأشخاص والطرق التي تسمح للثورة بالحصول على الأسلحة.

– المكتب (Bureau 24): وهو مصلحة الجوسسة المضادة، وعلى مستواه تتجمّع كلّ المعلومات حول عمليات بيع الأسلحة لمختلف أنحاء العالم، وبعد معالجتها يقوم باستغلالها فيعيّن الأهداف التي يجب تخريبها وضربها، ثم يقوم المكتب (Bureau 29) والمسمّى بمصلحة العمل (S.A) بتعيين الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ عمليات التخريب ضدّ مصالح جبهة التحرير في الخارج.

ورغم الصعوبات التي كانت تعتري عملية إدخال الأسلحة، بعد أن جنّدت فرنسا أسطولا كاملا لمراقبة الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط والأطلسي، فإنّ الجبهة استطاعت إدخال العديد من السفن المحمّلة بالأسلحة عبر الشواطئ الغربية.

كما لعبت قوافل الدوريات من المجاهدين التي كان عدد أفرادها يبلغ أحيانا حتّى 232 مجاهدا و34 بغلا دورا هاما في إدخال الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الشرقية والغربية والجنوبية على ظهور البغال، إمّا بإخفائها مع أشياء أخرى أو بوضعها في جوانب السيارات حتى لا تفقد توازنها، أو بالفراغ الموجود بين خزّان البنزين ومؤخّرة السيارة، كما استخدمت الحافلات من نوع مرسيدس (Mercedess) بحيث كانت تفكّ كراسيها ثم تملأ بالأسلحة ثم تغطّى وبعدها تبعث إلى وجهتها[52].

المرحلة الثالثة: وتبدأ مع تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، حيث اختفت دائرة الأسلحة والتموين العام (D.A.R.G)، إذ لم تكن هذه الدّائرة منظّمة بسبب الفوضى في عملية جمع الأسلحة، فأصبح كل شخص مكلّف بجمع الأسلحة بتونس، يجمعها بصفة فوضويّة، ونظرا لذلك تأسست وزارة التسليح والاتصالات العامّة (M.A.L.G)، وعلى رأسها المجاهد بوصوف عقب تأسيس الحكومة المؤقّتة، فقضى بوصوف على هذه الفوضى[53]. وبدأت الحكومة المؤقتة تستغني عن الأسلحة الآتية من السوق السوداء.

وتميّزت هذه المرحلة بالسرّية التامّة، فلم يكن يعلم بدخول الأسلحة إلاّ الوزير المختصّ، ورغم إجراءآت تشديد الحراسة وتضييق الخناق على الحدود الشرقية والغربية، فإنّ الجبهة

استطاعت بطرقها الخاصّة إدخال الأسلحة مستعملة السيارات والحافلات – كما تقدّم ذكره – وحاولت الجبهة تجاوز الضغوط والمضايقات، فضلا عن الأموال الضّخمة التي كانت تكلّفها عمليات جلب الأسلحة من الخارج، وذلك بإنشاء مراكز لصناعة الأسلحة – وقد سبقت الإشارة إلى ذلك أيضا – وفكّرت الجبهة في تلبية حاجات الثورة المتزايدة باستمرار، وكذلك التحضير لمرحلة ما بعد الاستقلال، فأوفدت عددا من دفعات الطلبة إلى البلدان العربية الشقيقة والتقدمية الصديقة، للتدريب على مختلف الأسلحة، بما فيها الطيران والبحرية[54].

الخاتمة:

– ممّا لاشكّ فيه أنّ الثورة الجزائرية لم تكن وليدة العدم، وأنّ عنصر الصّدفة فيها لا مجال للحديث عنه، ولا يقول بهذا إلاّ حاقد متحامل على هذا الوطن أرضا وشعبا وتاريخا.

– كان الشعب هو خزّان هذه الثورة التي رعتها عين الله، والفضل يرجع إلى قوّة الإيمان النّابعة من الدين الإسلامي الحنيف، التي تسلّح بها للذود عن حماه، فاتّحد وشكّل لحمة واحدة واستجاب لنداء الجهاد ملبّيا، فاستحقّ نصر الله المبين.

– ولا يعني هذا أن نبخس الرجال أشياءهم من ذوي الفضل، ونقلّل من جهودهم واجتهاداتهم سواء عند انطلاق شرارة الثورة أو عندما أصبح التخطيط يتطوّر بتطوّر سنوات الثورة وأساليب الاستعمار في القضاء عليها.

– لقد كانت التضحية جسيمة والثمن غال، من خلال قوافل الشهداء التي دفعت حياتها عربونا للفدى لكي ينعم شعبها بالحرّية غدا. إنّ الثورة يوم انطلقت تعلّمت كيف تعتمد على الذّات، فراحت تموّن نفسها بنفسها بما توفّر لديها، وبما كانت تفتكّه من سلاح العدوّ بعد رحيله عن أرض المعارك، فتعزّزت قدراتها وارتفعت معنوياتها.

– ما أعظم ما قدّمه هؤلاء وأولئك الذين كانوا يتحرّكون بخطى ثابتة خلف أسوار الحدود، يبحثون عن سلاح يموّنون به ثورتهم في الدّاخل، ويزوّدونها به كي لا تخمد شرارتها، فيشحنون به العزائم ويرفعون الهمم، ويرسّخون لجيشهم الدّعائم، حتّى يغدو صوت بلادهم مسموعا بين الأمم.

– كانوا يبحثون عن المساعد المؤازر، وكان تفتيشهم عن الثّقة أكثر، حتّى تراعى السرّية التامة وينجحون في إيصال الشحنات في كلّ ما يقومون به من عمليات.

– برزت عبقرية الجزائري في شدّة الضّيق بصناعة جزائرية حربيّة، أقلّ ما يقال عنها إنّها كانت تفي بالغرض، وتزوّد الثورة في أحلك أيّامها بحاجتها من الأسلحة والذخيرة. ولم يتوقف الاتّصال بالخارج، بل تواصل عبر كلّ الجهات والجبهات الغربية والشرقية والأوربية، لتحصيل مزيد من التسليح والتموين للثورة بالوطن.

– وفي النهاية لا يمكن أن ننسى مساعدة الأشقّاء الذين موّنوا بالمال أو جمعوا السلاح، أو سخّروا أراضيهم لتكون مسرحا تنتقل عبره تلك الشحنات التي كانت تزوّد الثورة، كما لا يمكن نسيان الشعب الجزائري الذي لم يتوقّف عن الاشتراك والتبرّع لصالح الثورة، التي ما فتئ يدعمها حتى النّصر المؤزّر، فاستحقّ بذلك لقب بطل ثورة المليون ونصف المليون شهيد.

الهوامش:

1– مجلة الباحث، نشرة خاصة بالذكرى 25 لاسترجاع السيادة الوطنية، أحاديث حول التسليح في عهد الثورة التحريرية 1954–1962، جويلية 1987، ص.8

2– المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون– المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، (د.ت)، م1، ج3، ص.501

3- Benyoucef BENKHEDDA, Les Origines du premier novembre 1954, Deuxième édition revue et augmentèe, Edition du Centre National d'études et de Recherches sur le Mouvement National et la Révolution du 1er Novembre 1954, Imprimerie Houma, مطبعة هوما 1425 هـ/ 2004 م، **p121.**

*– السيد محمد يوسفي كان مناضلا في حزب الشعب الجزائري(PPA)، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية، ثم مسؤولا في الإدارة العليا للمنظمة الخاصّة(OS) في ديسمبر 1949، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة في الشرق الجزائري حكم عليه بالسجن لمدّة 6 سنوات، قضّاها بين سجون تيزي وزو ثم البليدة وبربروس لينتقل بعدها إلى سجن لبومات(BAUMETTE) بمرسيليا إلى غاية سنة 1955، وسافر منها إلى باريس ليلتقي ببعض الإخوة هناك، فألقي عليه القبض مجددا وزج به في سجن " La Santé "، وأطلق سراحه ثم أعيد القبض عليه، لكنه تمكن من الهرب والالتحاق بطرابلس، ومنها إلى القاهرة ثم دخل الولاية الخامسة، وفيها تولّى مسؤولية التسليح وعضوية جيش التحرير الوطني(ALN) حتى الاستقلال، ومن 1962 إلى 1964 أصبح مديرا عاما للأمن الوطني، ومن 1964 إلى 1970 شغل منصب سفير الجزائر في سويسرا، وعند رجوعه قرّر الكتابة فكتب عن المنظمة الخاصة كتابا بعنوان (الجزائر في المسير)، وآخر بعنوان (جبهة بدون حدود)، وثالث بعنوان المنظمة الإرهابية (OAS)، أمّا الرّابع فيتحدث فيه عن (المؤامرة) أي المرحلة من 1950 إلى 1954. أنظر: الباحث، المرجع نفسه، ص.59

4– المرجع نفسه، ص.20

5– حديث الأخ المجاهد العقيد أوعمران، المرجع نفسه، ص12.

6– النقيب مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرّية، نقله إلى العربية الدكتور أحمد الخطيب، منشورات دار مكتبة الحياة– بيروت، (د.ت)، ص29. ويذكر الأستاذ مصطفى هشماوي– الذي كان يشغل منصب قائد الكتيبة الثانية في الفيلق الرابع على الحدود التونسية– "أنّ الرجال الجاهزين للقتال كان عددهم 2372، وكان بحوزتهم 363 قطعة سلاح". ينظر مقاله: التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية– معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة سنة 1989، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس(باتنة)، ص104. وفي نفس الملتقى وتحت عنوان: التحضير للثورة وتكوين الأفواج

للأستاذ عبد الوهاب عشماني، فإنّه يبالغ عندما يقول بأنّ " مخزون الأسلحة ما بين 1948 و1954 كان يقترب من ثلاثة آلاف (3000) بندقية ومسدسا"، ص88.

7- مجلة الباحث، المرجع نفسه، ص.9

8- مراد صديقي، المرجع نفسه، صص29-.30

9- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم بالجزائر العاصمة، من 8 إلى10 نوفمبر 1984 م، التقرير الجهوي لولايات الغرب، ص.22

10- المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، م1، ج3، صص105-106.

11- بسام العسلي، جيش التحرير الجزائري، سلسلة جهاد الشعب الجزائري، دار النفائس- بيروت، ط1، 1404 هـ/ 1984 م، ص.94

12- جريدة الشعب، بتاريخ 1 نوفمبر 1984، ص.4

13- زغيدي محمد لحسن، عطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956- 1962)، ط1985، ص135.

14 - Alistair Horne, A Savage war of peace "Algeria " 1954- 1962, London 1977, p240.

15- شهادات رفاق السيد عبد الحفيظ بوصوف، المدعو "سي مبروك" في وزارة التسليح والتموين العام (MALG) بمناسبة الذكرى 18 لوفاته من خلال يومين دراسيين لشخصيته بمساهمة المتحف المطي للمجاهد، يومي 16- 17 ديسمبر .1998

16- المرجع نفسه.

17- مجلة الباحث، المرجع نفسه، صص52- 54.

*- اسمه الحقيقي محمد، أمّا منصور فهو اسمه الثوري، وكان يعمل منذ 1955 في جمع الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر بالولاية الخامسة على الحدود الغربية، كما شغل منصب مسؤول عن عملية التسليح بهذه المنطقة إلى غاية 1962. المرجع نفسه، ص.78

18- نفسه، صص73- 74- 75- .78

19- محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، دار البلاغ للنشر والتوزيع- الجزائر العاصمة، ط1، 1422هـ/ 2001م، ص175 نقلا عن :Elghouti Hassani Abdelkrim, Guérilla Sans Visage, p: 191 et suite.

20- ينظر تفاصيل تخصص هذه المراكز لدى: محمد قنطاري، الثورة الجزائرية ونظمها السياسية والإدارية والعسكرية من 1954 إلى 1958، بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمّقة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 1983، صص44-45. "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية"، مجلّة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، س2، ع3، خريف 1415هـ/ 1995م، صص131-132. عبد القادر بوباية، " تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس، في مجلّة التاريخ العربي، ع35، صيف 1426هـ/ 2005م، ص.21

21- محمد صديقي، المرجع نفسه، صص87-92. ينظر أيضا كتابه: الطرق والوسائل البشرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، نقلها إلى العربية د. أحمد الخطيب، دار الشهاب- باتنة، 1986، صص57- .64

22- Fathi El Dib, Abdel Nasser et la Révolution Algérienne, édition L'Harmattan, 5-7 rue de L'Ecole polytechnique, 75005 Paris, pp: 233-235.

ينظر أيضا مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسلح السرّية، ص.46

23- Mohamed HARBI, Le FLN Mirage et Réalité, E.D.J.A, Paris, 1980, pp :212-213.

24- مجلة الباحث، المرجع نفسه، ص.30

25- المرجع نفسه، صص21-.22

26- نفسه، صص24-.25

27- محمد الأمين بلغيث، المرجع نفسه، صص49-51.

28- مجلة الباحث، المرجع نفسه، صص49-51.

29- محمد الأمين بلغيث، نفس المرجع والصفحة.

30- مجلة الباحث، المرجع نفسه، ص.109

31- Mohamed HARBI, op, cit, p213.

32- محمد الأمين بلغيث، نفس المرجع والصفحة.

33- العماد مصطفى طلاس والمقدّم بسّام العسلي، الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق، ط3 منقحة ومزيدة، 1404هـ/ 1984م، ص.143

34- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الأبيار، الجزائر، (د.ت)، صص96-97. ينظر أيضا: فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي- القاهرة، 1984، ص63. مصطفى طلاس، المرجع نفسه، ص.144

35- Fathi El Dib, op, cit, pp:57-59.

مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر...، صص97-99. مراد صديقي، الثورة الجزائرية...، صص30-31. مراد صديقي، الطرق والوسائل...، ص25 مع الملاحظة أنّ هناك اختلافا بينهم في تواريخ الوصول والتسليم.

36- Fathi El Dib, op, cit, pp:85-88. مراد صديقي، الثورة الجزائرية...، صص33-35.

*- ديفاكس: سفينة يونانية حمولتها 500طن، اشترتها مصر بثمن إجمالي قدره عشرون ألف جنيه إسترليني، علما بأنّ الملك سعود تبرّع آنذاك لصالح الثورة الجزائرية بمبلغ مئة ألف جنيه استلمتها مصر. مصطفى طلاس، المرجع نفسه، ص151.

37- مراد صديقي، المرجع نفسه، صص37-39. مصطفى طلاس، المرجع نفسه، ص.151

38- Fathi El Dib, op, cit, pp:167-168. مصطفى طلاس، المرجع نفسه، صص152-153.

39- Fathi El Dib, op, cit, pp:175-181. مراد صديقي، الثورة الجزائرية، ص42.

40- مراد صديقي، المرجع نفسه، صص46-47. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات)، ج3، مع ركب الثورة التحريرية، دار البصائر- الجزائر، 2009، صص321-325.

41- الأستاذ محمد الصالح الصديق، دور الشعب اللّيبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة- الجزائر، جانفي 2000 (غلاف الكتاب).

42- الشهادة الكاملة حول المساعدات الليبية، المجاهد إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث- قسنطينة، الجزائر، ص120 وما بعدها.

43- مصطفى طلاس، المرجع نفسه، صص154-155 نقلا عن كتاب إدارة التسليح رقم/ 970/ تاريخ 17/ 01/ 1984.

44- محمد الأمين بلغيث، المرجع نفسه، ص.181

45- شهادة السيد دحو ولد قابلية ليلة 27 رمضان 1420هـ/ 27 ديسمبر 1999م، إثر انعقاد سهرة حضرها شهود عيان صنعوا أحداث وزارة التسليح والتموين العام (MALG) بمناسبة ذكرى وفاة السيد عبد الحفيظ بوصوف المدعو " سي مبروك"، (27 ديسمبر 1980).

46- محمد الأمين بلغيث، المرجع نفسه، ص170.

*- السيد عبد الصمد عيسى: كان قبل الثورة مناضلا في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، ولّما حان موعد أدائه الخدمة العسكرية تمرّد وفرّ إلى المغرب، وعلى الحدود جنّد منذ سنة 1955، وظلّ يعمل في جمع الأسلحة إلى سنة 1962. مجلة الباحث، المرجع نفسه، ص.59

47- نفسه، صص58-59.

48- حديث الأخ المجاهد عباسي عزوز وهو أحد المسؤولين عن عمليات الحصول على السلاح في المغرب لفائدة الثورة الجزائرية، مجلة الباحث، المرجع نفسه، ص.79

49- بسام العسلي، المرجع نفسه، صص92-.93

50- Fathi El Dib, op, cit, pp:230-231-232.

51- مجلة الباحث، المرجع نفسه، صص24-.25

52- نفسه، صص37-38 و44-.45

53- نفسه، ص.29

54- نفسه، صص90-96.